الصدر الأعظم إبراهيم باشا: دراسة في دوره السياسي (898هـ/ 1492م – 942هـ/ 1535م)

*إيمان عبدالرحمن الهياجنة**

ملخص

شَغل إبراهيم باشا برغلي (899هـ/ 1492م –942هـ 1536م) أول منصب للصدر الأعظم في الدولة العثمانية، في عهد السلطان سليمان القانوني، وبموجب هذا المنصب منَحَهُ السلطان سليمان سُلطاتٍ واسعة. وإلى جانب ذلك تولى مناصب عديدة في الدولة أثارت عليه حسّاده من الوزراء الآخرين، غير أنّ هذه العلاقة الوثيقة مع السلطان سليمان، والتي دامت لسنواتٍ، قد انفرط عقدها، وانتهت بإعدام إبراهيم باشا.

وتتبُع أهمية الدراسة؛ من هدفها الرامي إلى تقصي الدور السياسي للصدر الأعظم إبراهيم باشا (898 هـ/1492 – 942هـ/ 1536 م)، وذلك بتناول نشأته، ودوره في تنظيم شؤون مصر بوضع قانون "مصر قانون نامه سى"، على إثر حركات عصيان المماليك المتكررة وما خلّفته من فوضى إدارية وعسكرية في مصر، وكذلك دوره في معركة موهاج عام (932هـ/ 1526م) مع المجر؛ بالإضافة لحملة العراقيْن بين عامي (940 هـ/ 1533 م – 941هـ/ 1534م) مع الصفويين. كما بيّنت الدراسة أهمية الوزير الأعظم إبراهيم باشا في التاريخ العثماني وإسهامه في توسّع وامتداد حدود الإمبراطورية العثمانية حتى وصلت إلى أسوار فيينا في النمسا غرباً، وإلى بغداد شرقاً. كما توضح الدراسة دور إبراهيم باشا في اتصال الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، ولفت نظرتهم إلى تطور مؤسسات وتشكيلات الدولة العثمانية، والتي كانت تماثل الدول الأوروبية المعاصرة لها. وبحثت الدراسة في الأسباب التي كمنت خلف قرار السلطان سليمان القانوني بإعدام إبراهيم باشا في عام (942هـ/ 1536م).

الكلمات الدالة: الوزير الأعظم، إبراهيم باشا برغلي، السلطان سليمان القانوني، مصر قانون نامه سي، معركة موهاج.

المقدمــة

وصل السلطان سليمان القانوني لسُدّة الحكم في الدولة العثمانية عام (926هـ/ 1520 م) وهو في السادسة والعشرين من عمره، حيث كانت الدولة قد بلغت أوْجَ قوّتها في هذه الفترة، وتعيش أزهى عصورِها. وتميّز الثلثُ الأولُ لعهد السلطان سليمان بظهور التعاون الوثيق بين دائرة محدودة من المقرّبين إلى السلطان والوزير الأعظم، فكل من شَغل منصب الوزير الأعظم في عهد السلطان سليمان القانوني، قد تمتّع بمجال واسع من الصلاحيات لدرجة أثّرت في دور السلطان في اتخاذ القرار.

وأصبح منصب الصدارة العظمى[1] خلال عهدِ السلطان سليمان القانوني يزاحمُ منصبَ السلطنة نفسه سمواً وعظمة، حيث اشتد التنافسُ على هذا المنصب، فقد سعى الوزير أحمد باشا لتولي هذا المنصب؛ إلاّ أنّ السلطان قام بتعيين صديق عمره، إبراهيم باشا متجاوزاً الوزير الثاني أحمد باشا حسب الأعراف الجارية في الدولة العثمانية.

لقد ورثت الدولة العثمانية أملاكَ دولة المماليك في مصر والشام والحجاز واليمن، واضطرت لمواجهة البرتغال[2] في البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ على خلفية ازدهار حركة الكشوف الجغرافية. كما تصدت للحركة الصفوية الشيعية في الأناضول والعراق بعد محاولة الصفويين مدّ نفوذهم إلى المنطقة، إلى جانب تشكيل المجر خصماً عنيفاً للدولةِ العثمانية، وتقديم مساندتها ودعمها لأعداء الدولة العثمانية. مما أدّى إلى استمرار المواجهات بين الطرفين، حتى انتهت بالقضاء على دولة المجر وإلحاقها بأملاك الدولة العثمانية. فقد شكّل هذا الأمر أهمية كبيرة لدى السلطان سليمان القانوني في هذة المرحلة، حتى تَمكّن من إحكام السيطرة على منطقة البلقان والقضاء على الداعم الأول لخصوم الدولة العثمانية[3].

وهكذا فُتِحت في عهد السلطان سليمان القانوني العديد من الجبهات، وفُرِضت على الدولة العثمانية الكثير من المعارك العسكرية؛ إما للدفاع عن دينها ضد المخططات الصفوية الشيعية، أو لتدعيم مكانتها ونفوذها في الشرق والغرب.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2014/1/15، وتاريخ قبوله 2014/4/10.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

تدرج إبراهيم باشا في مناصب الدولة:

ولد إبراهيم باشا لأسرة مسيحية في سنة (898هـ/ 1493م) [4] في مدينة بارغا[5]، حيث كان والده يعمل بحّاراً، وقد سُبي أثناء إحدى الغزوات، وأهداه أحد أرباب المناصب بالباب العالي إلى السلطان سليمان القانوني. وتذهب رواية أخرى إلى أنّ قراصنة سبوه وباعوه إلى أرملة من مدينة مغنيسيا[6] أدهشتها فطنة الطفل وبهرتها مواهبه، فعملت على تعليمه تعليماً جيداً؛ فأحسن القراءة والكتابة باللغة الإيطالية، وحَذِقَ كذلك الفارسية والتركية بنفس القدر الذي يتكلم به اللغة اليونانية، لغته الأصلية[7]. وكان ملهوفاً على طلب العلم، وأتقن العزف على آلة الكمان، ثم أتمّ تربيته في مدرسة القصر في اسطنبول، وبعدها عُيّن غلاماً في خدمة السلطان سليمان القانوني[8]، عندما كان والياً على مغنيسيا.

وقد استرعى ذكاء وفطنة إبراهيم اهتمامَ سليمان القانوني، وكان ارتقاؤه الخاطف في مدارج الحظوة؛ على قدر الصداقة التي سريعاً ما منحه إياها سليمان وقد كان تقريباً في العمر نفسه. وما إن أصبح سليمان سلطاناً عام (926هـ/ 1520م) حتى عَيّن إبراهيم باشا (doğancı başı) رئيس الصّقارة المسؤولة عن صيد السلطان للطيور، ثم عيّنه رئيساً لخدم غرفة السلطان خاص أوده باشي[9].

وهو منصب من أعلى المناصب في التشكيلات الإدارية العثمانية؛ لأنّ الشخص الذي يشغله يكون على اتصال دائم بالسلطان.

أخذ السلطان سليمان يعزّز من مكانة إبراهيم باشا، والذي قابل ذلك ببرهنة مستمرة على مهاراته الدبلوماسية وبراعته العسكرية، مما جعله يصعدُ سريعاً في سلّم الإدارة العثمانية. حتى وَصلَ لمنصب الصدارة العظمى، حيث تَقلّد هذا المنصب وعمره 28 عاماً في عام (929هـ/1523م)، وتُلمِح إشاراتٌ أن إبراهيم باشا قد طلب من السلطان سليمان أن لا يرفعه إلى تلك المنزلة، حيث قال له:" إن خدماتي تكون كوفئت بما فيه الكفاية إذا نلت ما يضمن لي الطمأنينة والرخاء في حياتي[10]". وأثنى السلطان سليمان على تواضعه ولكنه أصر على أنْ يمنحه أعلى المناصب، وأكد له أنه لن يناله شرّ مادام السلطان حياً ومهما كانت الظروف[11]. وعلى الرغم من المبالغة التي نستشعرها من هذه الرواية؛ إلاّ أنها تعطي صورة عن مدى الترابط في علاقة إبراهيم باشا والسلطان سليمان القانوني.

ويضيف هيستر"Hester" " لكنّ طبائع الملوك التي هي بشرية ومتحولة، وأخلاق الحظايا التي تجعلهم متكبرين وناسين للجميل، ستؤدي بالسلطان سليمان إلى نسيان وعده لإبراهيم باشا....ونكث العهد"[12]. في إشارة إلى ما سيؤول إليه مصير الوزير كما سنلاحظ ذلك لاحقاً.

وعندما أصبح إبراهيم باشا رئيساً للحكومة والإدارة وقائداً للجيش[13]، فقد تمتّع في وقت الحرب بسلطاتٍ أكثر اتساعاً؛ فهو يستطيع أن يتخذ بعضَ القرارات المهمّة دون استشارة السلطان، وتعرض عليه الأمور المهمّة في الدولة، بسبب اتساع رقعة الدولة العثمانية، حيثُ كانت الدولة من فرط الاتساع يتعذر على السلطان سليمان أن يتحمل وحده عبء شؤون الدولة الثقيلة.

إنّ الصدر الأعظم، باعتباره المملوك الأول للسلطان وقلب الدولة، كان محفوفاً بتقدير يكاد يساوي ما كان يحظى به السلطان نفسه. فعلى سبيل المثال، كان إبراهيم باشا يذهب إلى صلاة الجمعة في موكبٍ رسمي، وفي الأعياد يُقدم له كبارُ الموظفينَ تهانيهم، وعندما يذهب لمقابلة السلطان يرافقه صاحب التشريفات (جاوش باشا)، وفي يومٍ محدد يستقبل كبار الموظفين والولاة ويعقد معهم مجلساً في قصره، وله حقّ التقدم على كافة رجال الدولة باستثناء شيخ الإسلام وهو كبير العلماء[14].

وأسند السلطان سليمان القانوني بعد فترةٍ قصيرةٍ إلى صديق صباه إبراهيم باشا منصباً آخر؛ تمثّل في ولاية الروملي أو روميليا) Rumeli Beylerbey – بيلرباي الروملي)[15]. فبمقتضى هذا التعيين يصبح لإبراهيم باشا سُلطةٌ على كل الولاة في المقاطعات التركية بأوروبا. وترجع إليه قيادة جميع الجيوش في زمن الحرب، ثم عليه أن يحشد سباهية[16] الولايات عندما يأمره السلطان بشن حملة. ولهذا المنصب على غرار والي الأناضول الذي له المسؤوليات نفسها، وتتوفر لديه سبلٌ كبيرة تزيده ارتقاءً في الرواتب الطائلة التي يتقاضاها كصدرٍ أعظم. ويضاف إلى ذلك، هدايا السلطان نفسه أو هدايا الموظفين أو الذين يترجّون الالتحاق بسِلك الإدارة، وَصِلات السفراء الأجانب؛ الذين يعتقدون أنهم بتلك الوسيلة يستطيعون الحصول على ما يريدون[17].

ولما أُثرِيَ إبراهيم باشا ثراءً عظيماً، أمر بأن يُشاد له قرب السرايا، وعلى حاشية ميدان سباق الخيل (أت ميداني)[18]، أفخر قصر عرفته اسطنبول. ووطِدَتْ العلاقة أكثر بين السلطان ووزيره الأعظم بزواجه من شقيقة السلطان خديجة هانم[19] بتاريخ 22 آذار 1525م[20].

وتجدر الإشارة إليه في موضوع هذا الزواج، أنّ بعض المصادر تذكر أنّه لم يكن هناك أية علاقة مصاهرة بين السلطان وإبراهيم باشا؛ بل أنه كان متزوجاً بإمرأة تدعى محسنة[21]. في حين تذهب رواية أخرى إلى أنه كان متزوجاً بمحسنة قبل زواجه من السلطانه خديجة[22]. ويبدو أنّ هذا

الأمر غير صحيح، وأرجّح هنا أنّ إبراهيم باشا كان متزوجاً من خديجة وليس محسنة، لأن إبراهيم منذ صغره وهو رفيق للسلطان سليمان.

ولاية إبراهيم باشا على مصر (930هـ/ 1524م):

بعد أن استولى العثمانيون على مصر وغيرها من الأقاليم العربية بين عامي(922 – 923هـ/ 1516 – 1517م)[23] لم يحاولوا صبغة هذه الأقاليمَ بالصبغةِ العثمانية، أو ربطهم برباط الحضارة العثمانية؛ بل اتبعوا المبدأ نفسه الذي ساروا عليه في كلِّ أملاكهم تقريباً، وذلك أنْ تركوا العناصرَ الأصلية في حكمِ البلاد المفتوحة بعد إجراء بعض التعديلات التي تضمن لهم بقاءَ السيادة والسيطرة، بحيثُ سارت شعوبُها على ما أَلِفَتْهُ من عاداتٍ وتقاليدَ لا يضيرها إلاّ تعسُّفُ ولاتها في بعض الأحيان، ومفاسدُ الحكمِ والإدارة، وكانت عناصر هذا الفساد في أغلبها موروثة عن فترة الحكم المملوكي وليست كلُّها مستحدثة في العصر العثماني[24].

عَيّن السلطان سليمان الوزير الثاني أحمد باشا والياً على مصر عام (929هـ/1523)، نتيجةً لإسهاماته في الفتوحات العثمانية في أوروبا؛ خاصةً في بلادِ البلقان. ولكن سُرعان ما تفاقمتْ حركة تمرد جديدة من قِبَل أحمد باشا، على إثر تَعيين إبراهيم باشا في منصب الوزير الأعظم، حيث قام بعصيان الدولة، والاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية، واضطربت الأوضاع في مصر مرة ثانية[25]، فقد كان أحمد باشا يطمعُ في تولي منصب الصدارة العظمى بعد عزْل السلطان سليمان للوزير الأعظم بيري محمد باشا [26] ولكن السلطان سليمان قام بتعيين منافسه إبراهيم باشا، ويبدو أن هذا الأمر لم يمنع حالة العداء بين الرجلين لفارق الأهميةِ بين منصبيهما[27].

انتقل أحمد باشا فيما بعد للشروع في الثورة في مطالبته بحقه في سلطنة مصر وإصراره على امتيازاته؛ في ذكر اسمه في خطبة الجمعة وسكّ اسمه على العملة. وفي تلك الأثناء أسس جيشاً خاصاً به أكثريته من المماليك. وطلب من الإنكشارية[28] التي تَحصّنت في قلعة القاهرة بالانصياع له، وأمام قسوة الحصار اضطر هؤلاء إلى ترك القلعة فسقطت القلعة بيد أحمد باشا في(930هـ/ 1524م)، ثم ما لبث أن أعلن نفسه سلطاناً، وذكر اسمه في الخطبة وعلى السكه[29].

وأمام تفاقم الأوضاع في مصر وتدهورها، وخشية السلطة المركزية العثمانية من فقدان أهم ولاياتها في الشرق الإسلامي، عمدت إلى استخدام سلاح لا يقل خطورة عن السلاح الذي يستخدم في المعارك الحربية وهو سلاح الدعاية. ويبدو أنّ العثمانيين نجحوا في استخدامه إلى حدٍ بعيد، حيث أشاع العثمانيون في القاهرة؛ أنّ أحمد باشا الذي تم تلقيبه بالخائن على علاقة وطيدة بالصفويين الذين يحكمون في بلاد فارس، ويعتنقون المذهب الشيعي، وأنه أصبح من أتباع الشاه إسماعيل الصفوي. ونجحت الدعاية بالفعل، وأتت أُكلها في إثارة الأهالي ضد أحمد باشا، وأعلن قضاة المذاهب الأربعة كفره وأوصوا بالجهاد ضده[30].

وتسارعت الأحداث بصورة كبيرة، حيث اشتبك أحمد باشا مع القوات التي تمّ تشكيلها من الموالين للعثمانيين بقيادة أمير جانم الحمزاوي[31]، فأخذت قوات أحمد باشا بالتلاشي تدريجياً، مما أدّى إلى إلقاء القبض عليه في أثناء القتال وقُطِعَ رأسه في آذار (930هـ/ 1524م)، وحُمِلَ رأسه إلى القاهرة وتم تعليقه على باب زويله، وبعد فترة تم إرساله إلى اسطنبول ليتأكد السلطان من القضاء على تمرده[32].

لقد أدّت حركات العصيان في ولاية مصر إلى اضطراب إداري ومالي، الأمر الذي دفع السلطان سليمان القانوني لتعيين وزيره الأعظم إبراهيم باشا واليا على مصر في (30 ذي الحجة 930هـ/ 1524م) لإعادة تنظيم إدارتها من جديد، ووضع قوانين ولوائح دائمة لها عرفت " قانون نامه مصر"[33].

وبعدها ذهب الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى ولايتي حلب ودمشق، وأجرى تعديلاتٍ في إدارتيهما، فَقُسِّمت بلاد الشام إلى ثلاث ولاياتٍ عواصمها؛ دمشقَ وحلبَ وطرابلس. ثم قَصَدَ الوزير الأعظم إبراهيم باشا[34]، وأخضع القبائل المتمردة، وقتل الأمير علي بن عمر[35] والأمير أحمد أولاد بقر من أمراء العرب[36]، وأطلق سراح المساجين المُتّهمين بعدمِ تسديد ديونهم. وأصدر مجموعةَ قوانين لضبط نظام الضرائب والقضاء، وتحديد رواتب الموظفين، وحفظ الأمن، وتنظيم بيع قصب السكر، ونصت القوانين على عقوبات شديدة للرعايا المخالفين أو الموظفين المستبدّين[37]. ورافق إبراهيم باشا إلى مصر الدفتردار اسكندر جلبي باشا، الذي عمل على تنظيم شؤون الخزينة المصرية، وحدد ما ستدفعه ولاية مصر إلى خزينة الدولة العثمانية سنوياً ب 80 ألف دوكا [38].

قام الوزير الأعظم إبراهيم باشا بوضع قوانين عامة تكفل لمصر توطيد علاقتها مع مركز الدولة العثمانية عرفت باسم" مصر قانون نامه سي". ويتكون قانون نامه مصر من قسمين رئيسين؛ القسم الأول يتناول المؤسسة العسكرية في مصر وتألفت من ست فرق من الجنود أو ما يسمى بالأوجاقات[39]، وبيانها كالتالي:

1. أوجاق الإنكشارية " المستحفظان "Mustahfizan" ووظيفته حراسة القاهرة ومداخلها، إضافة إلى تولي مهام الشرطة في العاصمة وبعض المدن المصرية الكبرى.

2. أوجاق العزبان، " Azaban " وغالباً ما سُموا في المصادر العربية باسم عزب وتعني غير متزوج، وأُطلِقتْ على أنواعٍ مختلفة من الجنود ومهامه كثيرة ومماثلة لمهام المستحفظان.
3. أوجاق الجاووشان " Çavushan " الجاوشية " ويعمل كحرس خاص للوالي ويؤدي وظيفة حمل الأوامر الصادرة عن الوالي إلى الجهات المرسلة اليها.
4. أوجاق التفنكجان: "Tüfenkçyan" "التفنتجية"، وهم عبارة عن رماة.
5. أوجاق الجوكلليان: "Gönüllüyan" الهجانة" وينطقها المصريون "الجموليان"، بمعنى راكبي الجمال وهم من المتطوعين الذين عملوا في الأقاليم.
6. أوجاق الجراكسة: "Çerakise": وهم الخيّالة من بقايا النظام المملوكي ومهمتها مشابهة لمهام أوجاقي الخيالة التفنكجيان والجوكليان[40].

ولم يذكر القانون الطائفة العسكرية السابعة التي برزت في التاريخ المصري – العثماني وهي طائفة المتفرقة "Müteferrika". وكان أفرادها الحرس الخاص للباشا، ولا يوجد لها مثيل بهذا الاسم في الولايات العثمانية الأخرى. إلاّ أنّ حرس السلطان في اسطنبول كان يعرف بهذا الاسم[41].

أما القسم الثاني من هذا القانون فهو وصف للإدارة المدنية التي ورثت بعض السمات من السلطنةِ المملوكيةِ السابقة، وهي مختصة بإدارة البلاد. ويأتي على رأس هذه الإدارة الموظف التنفيذي الأول وممثل السلطان العثماني في ولاية مصر، والذي يقيم في قلعة القاهرة ويحمل لقب باشا، وتناط به قيادة الحامية العثمانية، وكان يتم اختياره وتعيينه بواسطة الديوان السلطاني في اسطنبول من بين الوزارء الكبار في الدولة. ومن المهام الصعبة الملقاة على كاهله؛ المحافظة على النظام والانضباط بين قوات الحامية العسكرية، ومقاومة أي مطامع عسكرية لدى الزعامات المملوكية. وكانت سلطة الوالي متمثلة في رئاسته للديوان والتصديق على قراراته وإعطاء الأوامر لوضعها موضع التنفيذ، وكان الهدف من إنشاء هذا الديوان الحدّ من سلطة الباشا، الذي كان يساعده في الحكم الكيخيا" الكتخدا"[42] والدفتردار[43] حيث كانا يتلقيان منه الأوامر قبل المداولات ثم يحيطانه علماً بالقرارات التي أعقبت أوامره[44].

وكان هناك أيضاً قاضي القضاة، وهو الموظف القانوني الأول في الولاية، ويتم انتخابه من بين طائفة العلماء بواسطة السلطان في اسطنبول، ثم يتم إرساله إلى مصر لإدارة النظام في المحاكم العثمانية. ومن بين واجبات قاضي القضاة مراقبة أعمال الوالي والتأكد من صحة تنفيذه للأوامر السلطانية، وكان احتجاج قاضي القضاة إلى الديوان السلطاني بشان تصرفات الوالي كفيلاً بإقالة الوالي من منصبه وإعادته إلى اسطنبول[45].

كما أنشأ القانون نامه مناصب إدارية جديدة قوامها 24 رتبة:" بك طبلخانه"[46]. وقد أُسنِدَت لاثني عشر منهم مهام خاصة ومحددة، بينما أوكلت للآخرين مهامٌ استثنائية كأن يحلّوا محل زملائهم الذين كانت تزول عنهم وظائفهم بعد مضيّ عامٍ من ممارستهم لها. والاثنا عشر بكّاً فهم الذين تتشكل منهم الإدارة المحلية لمصر: وهم كخيا الباشا أي نائبه، وأمير الحج ووظيفته مراقبة شؤون الحج ومرافقه الحجاج وتوزيع الهبات على الفقراء في الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، والخازندار ومهمّته حمْل الخراج سنوياً إلى اسطنبول ويسمى أمير الخزنة، والقبودانات[47] وعددهم ثلاثة يحكمون ثغور الإسكندرية ودمياط والسويس، ويتم تعيينهم من بين أصحاب الرُتب العثمانية[48]. إضافة إلى الروزنامجي[49] رئيس الديوان المختص بجمع الأموال الأميرية، التي يتم تحصلها من الأرض والجمارك ويسمى هذا الديوان الروزنامة[50].

ولم يغادر الوزير الأعظم إبراهيم باشا مصر إلاّ بَعْدَ أن وضع الأساس لنظامٍ إداري ومالي خاص بمصر، عرف باسم " السالیانه"[51]، الذي حددّ مرتباتٍ للموظفينَ بدلاً من الإقطاعات التي أُلغِيَتْ بموجب القانون نامه[52]، كما أحدث وجاق الجوالي[53]، وحَدد صرفها على العلماء والفقراء، والأيتام، والأرامل[54].

قام إبراهيم باشا بترك مهمة إدارة الولاية لسليمان باشا الخادم وعاد إلى اسطنبول في (22 شعبان 931هـ/ 1525م) بعد أن قضى في مصر نحو سبعة أشهرٍ لتنظيم أحوالها [55].

إبراهيم باشا ومعركة موهاج عام (932هـ/ 1526م):

أرسل السلطان سليمان وزيره الأعظم وأمير أمراء الروملي إبراهيم باشا إلى بلاد المجر على رأس قوة استطلاعية، ثم تبعه على رأس قوة قوامها (100) ألف مقاتل في (رجب 932هـ – 1526م)، وخلال ثلاثةَ أشهرٍ تكاملَ الجيشُ العثماني، وهكذا بدأ الصدر الأعظم إبراهيم باشا بفتح مدينة بتروفارداين[56]، ولما عَلِمَ ملك المجر ليوش الثاني[57] "لويس الثاني" بالزحف العثماني على بلاده، ويستعد للمواجهة ويطلب المساعدة من ملوك وأمراء أوروبا. واتخذ الجيش المجري مواقعه عند وادي موهاج[58]، وكان يتشكل من (150) ألف مقاتل، علاوة على نحو (70) ألف من المتطوعينَ من مختلف الدول الأوروبية يقودهم ملك المجر بنفسه. أما الجيش العثماني فكان يبلغ تعداده نحو (300) ألف جندي تحت قيادة السلطان العثماني. وقد أخذ الوزير الأعظم إبراهيم باشا مكانه في الجناح الأيمن

من الجيش العثماني، أما أمير أمراء الأناضول بهرام باشا فكان على رأس الجناح الأيسر، وتمركز السلطان ورئيس الإنكشارية في الوسط. وكانت القيادة العثمانية قد أعلنت منذ البداية أنّ هدفَ الحملةِ هو عاصمة مملكة المجر بودين[59] (بودابست)[60].

بدأت المعركة في (20 ذي القعدة 932هـ – 29أغسطس 1526م)، بتكتيك عثماني مبتكر، حيث قام الصدر الأعظم إبراهيم باشا بإعداد الخطة التي تتضمن انسحاب مقدمة العثمانيين وتراجعها، حتى يندفع المجريون نحوهم؛ فتحصدهم المدافع والقناصة العثمانيين حيث جرح الملك ليوش الثاني ملك المجر، وتوفي في أرض المعركة وتعقّب الجيش العثماني فلول جيشه للحيلولة دون تجميع قوته مرة ثانية[61].

وزاد انتصار موهاج في هيبة الصدر الأعظم إبراهيم باشا، وزادت مكانته لدى السلطان سليمان، ورشق السلطان سليمان بنفسه على عمامة وزيره الأعظم إبراهيم باشا ريشة مرصعة بحجر ألماس. وقد اعترف كل من شهد الواقعة بما أظهره الوزير الأعظم إبراهيم باشا من الشجاعة والبأس أثناء القتال. ويشير كلو إلى أنّ كمال باشا زاده" (940 هـ/ 1534م) يُرجع الفضل في هذا الفوز فيقول: "إنّ الظفر بهذا النصر المبين وهو من أعظم ما عضد الله به الإسلام وخذل به ملة الكفر من الانتصارات يعود فيه الفضل إلى الأمير الباسل والوزير الحصيف إبراهيم باشا باشا الذي كان رمحه كمنقار الصقر شدة، وسيفه المضرج بالدماء كمخلب الأسد ضراوة"[62] ويُشَبهه أيضاً بالشمسِ التي تُضيء الكون بأشعتها، وبالأسد في عناده ومطاردته لفريسته، وبالسرو الذي ينبت سيوفاً حول جذعه[63].

وسُلّمَت للسلطان سليمان مفاتيح قلعة بودين، وأمر بأن لا يلحق ضرر بالسكان ولا بأملاكهم، لكن أمره لم يُطعْ، فقد خالف أمره جنود من غير النظاميين، ونهبوا جانباً من المدينة وأحرقوها. وحاول الوزير الأعظم إبراهيم باشا أن يضع حداً لهذه الفوضى لكن دون جدوى. وقبل أن يغادر السلطان سليمان بودين، أمر أن تُشحَنَ على متْن السفن كل المدفعية وكنوز القصر والتماثيل البرونزية، وأخذ معه أيضاً مكتبة الملك ماثياس كورفين وهي من أثرى مكتبات العصر[64].

نصب السلطان سليمان حاكم أردل[65](ترانسلفانيا)[66] جان زابولاي (Can zabülay) على عرش المجر، وبعدها غادرَ الجيش العثماني بودين. وكان زابولاي على خلافٍ مع الملك السابق (ليوش الثاني)، فرفض أمراء المجر بزابولاي ملكا عليهم، واختاروا زوج أخت الملك السابق دوق النمسا وشقيق امبراطور الهابسبورج فرديناند ملكا على المجر، وأقرّ امبراطور الهابسبورج (شارل الخامس)[67] أن فرديناند هو الملك الشرعي للمجر وأنّ زابولاي خارجاً عليه[68]. وبذلك أصبح للمجر ملكان؛ زابولاي التابع للدولة العثمانية، وفرديناند الواقع تحت حماية الامبراطور شارل الخامس.

وفي عام (933هـ/1527م)، قام فرديناند بالاستيلاء على بودين وإلحاق الهزيمة بزابولاي، ثم عرض على الإدارة العثمانية قبوله ملكاً على المجر مقابل دفع الخراج السنوي، غير أنّ الدولة العثمانية رفضت ذلك وطالبته بإعادة المجر لزابولاي[69].

أرسل زابولاي مبعوثه جيروم لاسزكي (Hieronymous Laszky) إلى اسطنبول من أجل استعادة عرشه، وكان دبلوماسياً حذِقاً، فقد ظهر تأثيره الواضح على الوزير الأعظم إبراهيم باشا حيث تَمَكّنَ من الوصول لهدفه في فترةٍ قصيرة، وكسَب حيادَ بقية الوزراء بما أتحفهم به من هدايا. ففي البداية، خاطبه الوزير الأعظم خطابا شديد الحِدّة، وقال له: "قتلنا الملك واحتللنا قصره، فمملكته إذن ملك لنا، ومن الجنون القول إنّ الملوك بتيجانهم. فلا الذهب ولا الحجر الكريم يصنع السلطة والنفوذ، وإنما السيادة تكون بالحديد، فما ينال بالسيف يحافظ عليه بالسيف. فليمسك سيّدكم بساعد سيدنا وليعترف له بالولاء، وله بعد ذلك أن يرتقي على العرش وأن ينال ما يشاء من الرفد. وسيجعلنا ذلك قادرين على سحق فرديناند وأشياعه ودكّ جبالهم بسنابك خيولنا واعلم أننا، نحن العثمانيين، نتكلم قليلاً ونفعل كثيراً. سنفد عليكم عندما يقتضي الأمر وسنجعل من بودين قسطنطينية ثانية"[70]. واستقبله بعد ذلك السلطان سليمان في موكبٍ رسمي، وقرر تعيين زابولاي ملكاً على المجر ومناصرته على غريمه فرديناند. فأقسم له المبعوث أن ملكه سيكون صديقا لسليمان وعدوا لأعدائه [71].

وسرعان ما انتقل خبر نجاح مبعوث زابولاي في مهمته إلى فرديناند، فأرسل بدوره وفداً في عام (934هـ/ 1528م) يترأسه سيجموند بيرغر (Sigmund Weilberger) وجون هوبوردانسكي (John Hobordonacz)[72] عندما وصل الوفد إلى اسطنبول، أقيمت له مراسم عظيمة من قِبَلِ أربعمائة من جند السباهية، مما زاد من أمل النجاح لدى هوبوردانسكي، ثم مَثُلَ أمام الوزير الأعظم إبراهيم باشا. تمثلت مطالب هذا الوفد باسترجاع أراضي المجر التي تم الاستيلاء عليها، وعقد اتفاقية صلح لعدة سنوات، كما قدم المبعوث قائمة بسبعةٍ وعشرينَ قلعة لاسترجاعها. وقد رفض إبراهيم باشا مطالب وفد فرديناند، كما غضب السلطان سليمان من لهجة الوفد، وأمر باعتقالهم في مقر إقامتهم مدة خمسةَ أشهرٍ، ثم قال لهم قبل رحيلهم إنّه سيخرج إلى فرديناند لمحاربته بنفسه حتى يعيد له ما يطالب به، وأدى هذا التشنج في المحادثات إلى فشلها بطبيعة الحال.

خرج السلطان سليمان إلى المجر في عام(935هـ /1529م) مع وزيره إبراهيم باشا. كان الهدف من الحملة إعادة زابولاي على عرش المجر وليس حصار فيينا، لذلك فشل الحصار حيث لم تؤخذ التدابير اللازمة. وفي عام(936 هـ/ 1530م) وصل إلى اسطنبول وفد بقيادة نيكولاس يوريتشيتش (Nicholas Juritschitz) ولامبيرغ (Lamberg) من طرف فرديناند لمطالبة السلطان سليمان بإعادة المجر، ولكنهم فشلوا في ذلك[73].

وفي عام(938 هـ/1532م) توجه الجيش بقيادة السلطان سليمان إلى المجر مرة أخرى بعدما وصلته الأنباء بحصار فرديناند لبودين. وأوصى شارل الخامس فرديناند بالتفاهمِ مع العثمانيين، وبذلك عقد الصلح بين الطرفين في اسطنبول عام (939 هـ/1533م) حيث نَصّت المعاهدة على احتفاظ زابولاي بمملكة المجر، على شرط موافقة السلطان على جميع المعاهدات بين زابولاي وفرديناند. وهذه الاتفاقية لم تُلْزِمْ السلطان بأي شيء وبذلك يستطيع أن ينقضها متى شاء[74].

إبراهيم باشا وحملة العراقيْن (940هـ- 1533م/ 941هـ-1534م):

ظهرت عدة حركات عصيان في الأناضول أثناء انشغال الجيوش العثمانية في حروبها الخارجية، منها الحركات العلوية التي أثرت في كافة أنحاء الأناضول والتي تمثلت بحركة عصيان قلندر جلبي المشهور باسم " شاة قلندر"[75] (933هـ/ 1527 م)، حيث لاقت هذه الحركة الدعم المادي والمعنوي من الدولة الصفوية[76]. استطاع قلندر جلبي جمع الكثير من المريدين العلويين وهزم العديد من ولاة شرقي الأناضول، مما أجبر الدولة العثمانية على إرسال حملة بقيادة الوزير الأعظم إبراهيم باشا الذي تمكّن من إلحاق الهزيمة بقلندر جلبي وقتله في (933هـ/1527 م). وقد انتهز السلطان سليمان عقد الصلح السابق الذكر مع المجر، ليواجه خطر الدولة الصفوية وتحركاتها على الجبهة الشرقية في شرقي الأناضول[77].

ولما تولّى شاه طهماسب[78] الحكمَ في ايران (930هـ/ 1524م) عرض التحالف مع شارل الخامس وفرديناند ضد العثمانيين. خرج أولامه خان أحد أمراء البيت الصفوي على الشاه طهماسب ولجأ إلى العثمانيين، وخرج حاكم بتليس[79] شرف بك التابع للعثمانيين على السلطان سليمان ولجأ إلى الصفويين. قام الشاه طهماسب بحصار بغداد والقبض على واليها ذو الفقار خان الذي كان يتمتع بالحماية العثمانية، ثم قتله ودخل بغداد واستولى عليها عام (939هـ/1532م). ونظراً لانشغال الدولة العثمانية في حملات المجر، قامت بتعيين أولامه خان على رأس حملة لاستعادة بتليس، وفُشِلَ في مواجهة شرف بك الذي لقي الدعم من الصفويين[80].

دعا توالي هذه الأحداث الخطيرة السلطان سليمان إلى تجريد حملة لمواجهة الخطر الصفوي، فعين وزيره الأعظم إبراهيم باشا قائداً لها في عام (940هـ/ 1533م)، ومنحه سرَّ العسكر (القائد الأعلى للجيوش العثمانية). وفي هذة الأثناء تمكّن أولامه خان من هزيمة شرف بك وقتله وأرسل رأسه إلى الوزير الأعظم إبراهيم باشا، الذي قام بدوره باستمالة شمس الدين بن شرف بك بتعيينه على بلاد أبيه في بتليس. ولم يكد أن يسمع الشاه طهماسب بتحرك الجيش العثماني بقيادة الوزير الأعظم إبراهيم باشا نحو تبريز فقام بمغادرتها حيث فضل عدم مواجهتهم. دخل إبراهيم باشا تبريز دون مقاومه عام (940هـ/1534م)، وقام بتعيين أولامه خان والياً عليها. وبعد فترة، وصل السلطان سليمان إلى تبريز للانضمام إلى قوات الوزير الأعظم إبراهيم باشا، ثم قرر التحرك من تبريز إلى بغداد للاستيلاء عليها. ولما سمع والي بغداد بتحرك الجيش العثماني نحو بغداد فرَّ هارباً وتمّ القبض عليه وقتله، ودخل الجيش العثماني بغداد دون مقاومة في عام (941هـ/ 1534م)، وسُميت بحملة العراقيْن نسبه إلى العراق العربي، والعراق العجمي[81].

توجه السلطان سليمان ووزيره الأعظم إبراهيم باشا إلى تبريز فور سماعهم بعودة الشاه طهماسب إليها، ففرّ الشاه ثانية عام 1535م. وغادر السلطان سليمان ووزيره الأعظم إبراهيم باشا إلى اسطنبول بعد أنْ استتبت الأمور في تبريز في عام(942 هـ/1536) [82].

نهاية الصدر الأعظم إبراهيم باشا عام(942هـ/1536م):

أمر السلطان سليمان في (22 رمضان 942هـ – 5/ آذار 1536م) بقتل الوزير الأعظم إبراهيم باشا، ودفن دون ورود أي إشارة خطية إلى المكان الذي أودع فيه جثمان الوزير الأعظم إبراهيم باشا[83].

أما بالنسبة لكيفية قتله؛ فقد أشار بعض المؤرخين إلى أنّ السلطان سليمان دعاه إلى مجلسه، وبعد انتهاء جلستهما ذهب كل منهما إلى غرفة نومه، ثم أرسل السلطان سليمان إسكندر آغا بوستانجي باشي[84]، لقتله بالسيف[85]. وفي رواية أخرى إنّ السلطان سليمان أمر بُكم السراي العثماني بشنقه، فوضعوا الحبل حول عنقه بعد صراع طويل، وكانت ثيابه الممزقة دليلاً على أنه دافع عن نفسه بشجاعة[86].

تعددت الأسباب التي يعتقد أنها هي التي دعت السلطان سليمان القانوني إلى الإطاحة بإبراهيم باشا، وهي كما يلي:

أولا: شبهة علاقته مع الصفويين

ومن الأسباب التي دعت السلطان سليمان لقتل رفيق عمره، ما أخبره به إسكندر جلبي ناظر المالية قبل إعدامه، من تواطؤ إبراهيم باشا مع الصفويين، بل التآمر على السلطان نفسه.

قام السلطان سليمان بإرسال إسكندر جلبي معاوناً لإبراهيم باشا مع الجيش في حملته على العراق 1534م، وبعد ذلك بسبعة أشهر أصبح الصراع بينهما شديداً. ويُحتَمل أن إسكندر جلبي قام بإقناع إبراهيم باشا بالتحرك إلى تبريز ليزيد مجده بينما كان يضمر هو الانتقام منه ظناً أنه سيفشل[87]. وبينما كان جلبي ينقل صناديق الأموال المخصصة للجيش، ألقى حرس الوزير الأعظم إبراهيم باشا القبض على رجاله وأقسموا أنّ الذهب كان يسرق واتهمه إبراهيم باشا بالاستيلاء على أموال الخزينة، وتمكّن من إثبات ذلك عليه، فشُنق في ساحة السوق في بغداد (940هـ/1535م)[88]. ويُذكر أنّ السلطان سليمان قد وقعت بيده رسالة بخط إسكندر جلبي يعترف فيها بتآمره للحصول على المال من أرزاق الجيش، ودخوله في اتفاقية خيانة مع الصفويين لدحر السلطان. وأقسم أيضا في الرسالة بتورط إبراهيم باشا معه بهذه الخيانة، واستئجاره قتلة لاغتيال السلطان[89].

ويُذكر أنّ السلطان سليمان رأى في المنام إسكندر جلبي وهو يُعنّفه بسبب إعدامه، ويهدده بالخنق فخاف السلطان، ويبدو أنه سرعان ما اقتنع ببراءة إسكندر جلبي، والذنب الذي جره إليه وزيره الأعظم إبراهيم باشا[90].

ثانيا: تعاظم نفوذه الكبير داخل الدولة

منح منصب الوزارة العظمى إبراهيم باشا صلاحيات مطلقة، وزاده زواجه من السلطانة خديجة كبرياءً وغروراً. فقد كان الوزير الأعظم فوق جميع الباشاوات؛ باستطاعته أن يجعل من الخادم باشا، وأن يوزع أموال الخزينة، ويمنح أي من الولايات العثمانية لمن يريد دون الرجوع إلى السلطان[91]. وعبّر إبراهيم باشا عن ذلك عند لقائه سفراء فرديناند عام (933هـ/ 1533م) عندما قدِموا للتباحث في شأن الصلح مع الدولة العثمانية [92].

ومما يروى أيضاً أنه أثناء حملة العراقيْن (1533م/ 1534م)، كان يكتب في المراسيم والمناشير عن نفسه سرّ عسكر سلطان[93]، ويشار أنّ أولامه خان قد أقنعه بفعل ذلك[94]. ويذكر أنّ السلطان سليمان لما بلغه من غروره وطمعه بسلطانه قال له في مجلس أُنسِه": يا إبراهيم باشا قد مكنتك من الأمر ما لم أمكّن غيرك، فهل لك أن أجعل لك السلطنة، فإني أهوى ذلك. فقال: يا مولانا السلطان العبد لا يبلغ مرتبة السيد، وإن كان ولا بدّ من ذلك فإن تفضل السلطان وأمر أن يضرب وجه السكه باسم مولانا السلطان والوجه الآخر باسمي"[95].

ثالثا: أزمة التماثيل

لما عاد إبراهيم باشا من بودين بعد معركة موهاج، جلب معه ثلاثة أصنام قديمة زيّن بها ميدان السباق. فثارت ثائرة اسطنبول كلّها على الوزير الأعظم الذي خرق الإسلام، واتهموه بالوثنية، وهجاه الشاعر فغاني جلبي بقوله: إنّ العالم عرف إبراهيم باشاين: أحدهما قوّض الأصنام . يعني إبراهيم باشا الخليل . والآخر رفعها. فاغتاظ الوزير الأعظم إبراهيم باشا غيْظاً شديداً وأمر أن يُشنق. وكان يقال أيضاً إن إبراهيم باشا بقي يدين بالمسيحية، بدليل ما كان يظهره من احتقار للكتب المنزلة[96]. واعتقد هنا أنّ هذه الرواية غير حقيقة، فقد يعزى تعرض الوزير إبراهيم للحسد من منافسيه، واتهموه في صحة دينه، لإثارة الشكوك حوله، ولما للدين من أثر على سمعة الشخص، فكيف إذا كان ذلك الشخص بمركز إبراهيم باشا ونفوذه وقربه من السلطان سليمان.

رابعاً: دسائس الحريم السلطاني

كان الوزير الأعظم يحب الأمير مصطفى الابن الأكبر للسلطان سليمان من زوجته الأولى ماه دوران، ويفضله لتولي السلطنة بعد السلطان سليمان. أما زوجة السلطان الثانية روكسلانه والمعروفة في الحرم السلطاني " خرم سلطان "، كانت ترغب في أن يلي ابنها بايزيد الحكم بعد أبيه، وكانت ترى أنّ الوزير الأعظم هو العقبة أمام تحقيق هذة الرغبة. وبذلك، بدأت تحيك الدسائس للتخلص من الوزير الأعظم إبراهيم باشا بإثارة الشائعات ضده، فأشاعت أن الوزير الأعظم يسعى للوصول للسلطنة [97].

ويشار أيضاً أنّ زوجته السلطانه خديجة، أخت السلطان سليمان، كان لديها من الأسباب ما يكفي لكي لا تتمنى له الخير، فكما يذكر أنه كان متزوجاً عليها بامرأة تدعى محسنه[98].

لقد أحدثت قضية قتل السلطان سليمان القانوني لصديق عمره ووزيره الأعظم إبراهيم باشا دهشة الكل سواء داخل أو خارج اسطنبول. وصودرت أموال الوزير الأعظم إبراهيم باشا لخزينة الدولة، وعُيّن إياس باشا مكانه، إلاّ إنه لم يكن في ذكاء ودبلوماسية الوزير الأعظم إبراهيم باشا.

الخاتمة

عُرف الوزير الأعظم إبراهيم باشا بألقاب متعدده منها

"البرغلي" إشارة إلى بارغا التي ولد فيها، و"المقبول" إشارة إلى نجاحه في إدارة الدولة، و"المقتول" لنهايته المؤلمة على يد السلطان سليمان، وأيضا "داماد" أي صهر السلطان لزواجه من خديجة شقيقة السلطان. ولعب دوراً بارزاً في إدارة شؤون الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني والتي استمرت ثلاث عشر عاماً، فقد أبدى مهارته في المجال الإداري عندما أرسله السلطان سليمان القانوني إلى مصر لإعادة تنظيم إدارتها من جديد بعدما تركت حركة عصيان أحمد باشا ولاية مصر في حالة من الاضطراب الإداري والمالي، ووضع القوانين العامة والتي عرفت ب"مصر قانون نامه سي".

كما برع إبراهيم باشا أيضاً في المجال الدبلوماسي، وظهرت مهارته وذكاؤه من خلال لقائه مع سفراء بلاد المجر، وكان آخر إنجازاته الدبلوماسية عقده لأول اتفاقية للامتيازات التجارية مع فرنسا في عام(942هـ/ 1536م) قبل إعدامه بعدة أيام[99]. وكان قائداً عسكرياً بارعاً حيث يرجع إليه الفضل الأكبر في انتصارات العثمانيين.

أما فيما يتعلق بالأسباب التي دعت السلطان سليمان القانوني إلى قتله بشكل غامض، فأشرنا أنّ بعضها يرجع إلى الشائعات حول طمعه بالسلطنة وخيانته للسلطان سليمان باتفاقه مع شاه الدولة الصفوية، إضافة إلى أزمة التماثيل ودسائس الحريم السلطاني.

إنّ السياسة الكبيرة التي كان يتمتّع بها إبراهيم باشا وخشية السلطان من أن تطغى هذه الشخصية على نفوذه هي من أهم الأسباب التي دفعت السلطان سليمان لاتخاذ قراره بقتل صديق عمره. فالشائعات التي انتشرت حول الوزير الأعظم ما كانت لتكفي وحدها، والغالب على الظن أنّ تصرفات وسلوكيات الوزير الأعظم إبراهيم باشا واتخاذه القرارات دون التشاور مع الوزراء الآخرين أو حتى السلطان هي التي لعبت دوراً أساسياً في قرار السلطان.

أما بالنسبة لصحة الشائعات حول طمعه بالسلطنة، فلا أرجّح أنّ الوزير الأعظم إبراهيم باشا كان بحاجة إلى السلطنة أو المال، فالسلطان منحه صلاحيات واسعة وثروة هائلة جداً، لدرجة أنّ الوزير الأعظم طلب من السلطان عدم منحه مناصب عُلْيا في الدولة حتى لايثير حسد الوزراء الآخرين[100]. كما أن الاتهام الذي وجّه له من قبل إسكندر جلبي حولَ اتفاقه مع شاه الدولة الصفوية وأيضاً مع فرديناند وشارل الخامس ضد السلطان ضعيف ويفتقد للدليل المنطقي، فلو صحّ هذا لهاجم الشاه الدولة العثمانية واستولى على اسطنبول مستغلاً انشغالها في حروبها في البلاد المجر.

واكتسب أيضا أهمية في التاريخ الغربي–كان يلقب بالغرب بإبراهيم باشا العظيم مساواة له بلقب السلطان سليمان في الغرب وهو سليمان العظيم– فهو بنظرهم لم يعمل فقد على الاتصال ما بين الدولة العثمانية والغرب، بل أنه أظهر لاوروبا عكس ما كانت تعرفه من التشوهات وغرابة الإدارة العثمانية، بوصفها متطورة ومتقدمة وتملك جيش ونظام إداري متطور يماثل تطور وتقدم الدول الأوروبية المعاصرة لها.

وهكذا يمكننا القول إنّ موْت الوزير الأعظم إبراهيم باشا قد أسدل الستار على الفصل الأول من عهد السلطان سليمان القانوني (926 – 973هـ/ 1520 – 1566 م)، عهد الفتوحات العظيمة، عهد التعاون الوثيق بين السلطان والوزير الأعظم في إدارة شؤون الدولة، صحيح أنه تم تعيين وزراء كانوا أكفياء بعد ذلك مثل سوكوللو محمد باشا، إلا أنه لا يمكن أن يقارنوا بالوزير الأعظم إبراهيم باشا.

الهوامش

(1) الصدر الأعظم: وهو أعلى منصب في الدولة العثمانية بعد السلطان، ويسمى "عين الأعيان"، وصدر عالي، وصاحب دولت، وآصف أعظم، وهو الذي يُعيّن أصحاب المناصب العليا في الدولة، وحمل هذا اللقب رئيس الوزراء في عهد سليمان القانوني، ويتلقّى مع هذا اللقب خاتماً ذهبياً مرسوم عليه ختم السلطان ويختم به الأوامر السلطانية؛ فيصبح وكيل السلطان في الشؤون المدنية والعسكرية. انظر: سامي، شمس الدين، قاموس الأعلام، م3، معارف نظارت جليلة سي، طبع أولنشمد، استانبول، ص2943– 2944.

(2) حول مجابهة العثمانيين للقوة البرتغالية. انظر: النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد (990هـ/ 1580م)، البرق اليماني في الفتح العثماني، أشرف على طبعه: حمد الجاسر، ص70؛ Salter, Cedric, Portugal, B.T. Batsford. LTD. London, 1970, p.81.

(3) محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار "وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة" ص 258. وسيشار إليه: محمود، تاريخ الدولة العثمانية.

(4) انظر ترجمته: النهروالي، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، ص251؛ وسيشار إليه فيما بعد: النهروالي، الأعلام؛ الإسحاقي، لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من

أرباب الدول، ص153؛ ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، ج 1، ق1، ص105. وسيشار إليه فيما بعد: ابن الحنبلي، در الحبب؛ ابن أبي السرور، محمد البكري الصديقي، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، ط1، 83. وسيشار إليه فيما بعد: ابن أبي السرور، الروضة المأنوسة.

(5) بارغا: قرية صغيرة وتطورت حتى أصبحت مدينة، وحالياً تقع مقاطعة بريفيرا (Prevez) اليونانية. انظر: Hester, Donaldson Jenkins, Kanuni'nin VeziriazamıPargalı İbrahimPaşa, çeviren Nilüfer Epçeli, İstanbul, 2011, yeditepe, p.9.

(6) مغنيسيا: (Manissa): مدينة في تركية الآسيوية، وهي مركز لواء صاروخا في ولاية إيدن على بعد تسع ساعات من مدينة أزمير عند سفح جبل مغنيسيا. انظر: موستراس، س، المعجم الجغرافي، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ط1، ص466.

(7) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص68. Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi beşinci cilt, Ankara, üçdal, p.26 Tektaş, Nazım, Pargalı İbrahim, çatı kitapları, Istanbul, 2o11, p. 7-8.

(8) انظر ترجمته: النهروالي، الأعلام، ص247؛ ابن الحنبلي، در الحبب، ج1، ق2، ص668؛ Creasy, Edward, S., History of the Ottoman Turks, reprinted by Khayats, Beirut, 1968, p. 156.

(9) أوده باشي: (أوضة باشي، أورطة باشي، Has odabaş): وهو من ضمن أصناف الآغات الستة، وتتمثل وظيفته في رئاسة العاملين في غرف السلطان الخاصة. انظر: الخطيب، مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص56؛ دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العهد المملوكي، ص24.

(10) ester, Pargalı İbrahimPaşa, p. 11.

(11) Ibid, p.12.

(12) Ibid, p.12.

(13) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 69؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص 348. 349؛ Tektaş, Parglı İbrahim, p.21-22.

(14) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 69. 70، Hester, Pargalı İbrahim paşa p.27-28.

(15) بيلرباي الروملي: " Rumeli Beylerbey"، الروملي أو روموليا اسم أطلقه الأتراك على جنوب البلقان خلال القرن الخامس عشر، وكلمة روملي مؤلفة من شقين الأول "روم" أي الرومان (البيزنطيين) و"لي" تعني أرض باللغة التركية، والكلمة ككل نعني "أرض الروم". كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 70.

(16) إسباهية: لفظ فارسي بمعنى جيش أو قطعةٍ عسكرية كبيرة، تطور مدلوله ليصبح في العصر العثماني إسباهية، وهم صنف من العسكر يقصد بهم فرسان الجيش العثماني، الخطيب، معجم المصطلحات، ص27.

(17) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص70 Hester, Pargalı İbrahim paşa, p.25.

(18) أت ميداني: يعرف اليوم "ميدان السلطان أحمد": وهو ميدان في اسطنبول، يقع أمام مسجد السلطان أحمد، كان ساحة كبيرة تستخدم لسباق الخيل والألعاب الرياضية والتسلية، كذلك كان الإنكشارية يحتشدون فيه معلنين ثوراتهم. المصري، حسين مجيب، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ص 17.

(19) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 71.70، And, Metin, Makul İbrahim Paşa ve Düğünü, Tarih Mecmuası, Ağustos 1969, yıl, 5, cilt, 2, sayı, 7, sıra, 55, istanbul, p.6-9, Hester, Pargalı İbrahim paşa p. 28-32, Tektaş, Pargalı İbrahim, p. 25-33 Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi, c.5, s30-31.

(20) Hester, Pargalı İbrahim paşa, , p.20.

(21) Uzunçarşlı, İsmail Hakkı, Kanunı sultan süleyman'ın vezir-i azamı makbül ve maktul İbrahim paşa padişahdamadıdeğildi, Belletten cilt, 29, 1965:113-16, p. 355- 361. Hester, Pargalı İbrahim paşa p.28.

(22) And, Metin, Makul İbrahim Paşa ve Düğünü, p. 8.

(23) انظر: ابن الحمصي، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، (3 ج)، ج3، ص 527 –528؛ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، (6 ج) ج 5، ص 68؛ ابن زنبل، تاريخ السلطان سليم خان بن بايزيد مع قانصوة الغوري سلطان مصر وأعمالها، (د.ن)، ص 14؛ البكري، الروضة المأنوسة، ص 5– 6؛ ابن كنّان، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، ص216 – 217؛ ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، ص352؛ Creasy., History of the Ottoman Turks, p.143-146.

(24) رمضان، علي بك الكبير، ص6.

(25) محمود، تاريخ الدولة العثمانية، ص255–256.

(26) بيري محمد باشا: بقي في الوزارة منذ عهد السلطان سليم، حتى عزله السلطان سليمان وعيّن بدلاً عنه مقبول إبراهيم باشا سنة 1523 م، وتوفي بيري باشا سنة 1532 م ومدة صدارته خمس سنوات. انظر: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص264 –265.

(27) And, Metin, Makul İbrahim Paşa ve Düğünü, p. 8.

(28) إنكشارية: لفظ تركي بمعنى العسكر الجديد، بالأصل فرقة من فرق الجيش العثماني كان أفرادها يختارون من الشبان المسيحيين الذين ترسلهم المدن الخاضعة للأتراك، أغلبهم من الأيتام وأسرى الحرب، فينشؤون على الولاء للسلطان العثماني

تطورت فيما بعد لتصبح بحد ذاتها جيشاً كبيراً، أول من أمر بتشكيله السلطان أورخان سنة (730هـ/ 1330م) وأشرف على تربيته قرة خليل جنداري، خضع هذا الجيش منذ تأسيسه لنمطٍ معين من التدريبات المتميزة وفق الطريقة البكطاشية . طريقة صوفية تنسب للحاج بكطاش(738هـ/ 1337م) بلغ تعداد هذا الجيش في عصر السلطان سليمان القانوني حوالي نصف مليون جندي، وكان مقسماً بحسب التنظمات العسكرية إلى عدد كبير من الوحدات تعرف كل وحدة منها باسم أوجاق.الخطيب، معجم المصطلحات، ص50.

(29) رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون (1516 – 1916)، دمشق، 1974 م؛ محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازهار، ص 256.

(30) And, Metin, Makul İbrahim Paşa ve Düğünü, p. 8.

(31) الأمير جانم الحمزاوي: هو جانم بن يوسف بن أركماس السيفي باي الحمزاوي، الذي تولى نيابة الشام من قبل، ويعتقد أنه ولد في حلب، وارتقى شأنه في أثناء فترة حكم خاير بك على مصر وصار من أصحاب الحل والعقد بها، كما أنه لعب دور مهم في السنوات الأولى من حكم العثماني لمصر، وعندما غادر إبراهيم باشا مصر اصطحب معه الأمير جانم الحمزاوي إلى اسطنبول. انظر: ابن إياس، بدائع الزهور، ج 5، ص352؛ شلبي، أوضح الإشارات، ص105.

(32) محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص256.

(33) محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص256 – 257؛ كريسليوس، دانيال، جذور مصر الحديثة، ص46.

(34) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص71–72. Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi, c.5, p. 3, Tektaş, ParglıİbrahimPargalı İbrahim paşa, p.37 ,Hester ,p. 37-46

(35) علي بن عمر: هو الأمير عمر زعيم قبيلة الهوارة التي آلت إليها إمارة الصعيد منذ العصر المملوكي، وكان قد قدم خضوعه للسلطان سليم، فأخلع عليه الصعيد وجعل مركزه جرجا. شلبي، أوضح الإشارات، ص105.

(36) أحمد بن بقر، زعيم بدو الشرقية، أخلع عليه السلطان سليم وأبقاه في منصبه، واعترف خاير بك بأمرة أحمد بن بقر بعد أن التزم بأحوال منطقته، وعفى عن ابنه عبد الدايم الذي كان عاصياً، وقتله إبراهيم باشا عام (931هـ/ 1525م). شلبي، أوضح الاشارات، ص 105.

(37) ابن أبي السرور، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ص142 –145؛ كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص72 –73.

(38) دوكا (فنديك دوساكي): عملة نقدية ذهبية تنسب لمدينة البندقية (فنيسيا) في إيطاليا، ويتميّز بنقائه وقد شاع استعماله في الدولة العثمانية في القرن 10هـ/16م. انظر: Hester, PargalıİbrahimPargalı, p.38 دوكا، نقد ذهبي نسبة الى البندقية " فنيسيا من أعمال ايطاليا " وهو على درجة عالية من النقاء، وشاع استعماله في الدولة العثمانية في القرن "11/10هـ/16.15م"، وتذكره المراجع التركية "فنديك دوكاسي" أي الدوكا البندقي Morpa Genel Kültür &Ansiklopedisi TDK/MsXLabs.org.

(39) أوجاقات: لفظ تركي معناه المكان المعد من الطين أو القرميد، الذي تنفخ وتشعل فيه النار أي الموقد باللغة التركية، وتطور مدلولها على الجماعة التي يتواجد أفرادها في مكان واحد، ثم على مجتمع أرباب الحرف ليصبح في العصر العثماني لقباً لأصناف جند السلطنة الذين تشكلت منهم القوات العثمانية البرية والبحرية. الخطيب، معجم المصطلحات، ص53 –54؛ سردار، معجم دغارجيق (تركي –عربي)، 2004 م، ص680.

(40) كريسيليوس، جذور مصر الحديثة، ص51 –53.

(41) رافق، جذور الشام ومصر، ص144 –146.

(42) الكتخدا: نائب أو وكيلاً عن الوالي، ويعينه السلطان برتبة صنجق ويتغير بتغير الباشوات وقد حرفه الاستعمال إلى كخيا. أوغلي، أكمال الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، أرسيكا، اسطنبول، 1999، ص 387.

(43) دفتردار: كلمة فارسية تعني ممسك الدفتر، وهو المشرف على الأمور المالية في كل ولاية، وبحسب التنظيمات العثمانية فإن وظيفة الدفتردار انحصرت في إطار التنظيم المالي وأصبح شاغل هذة المرتبة مسؤولاً عن سجلات الحسابات وقيود وإردات الخزينة فكان بمثابة وزير المالية، ومقره الأساسي اسطنبول. الخطيب، معجم المصطلحات، ص182–183.

(44) استيف، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، ج2، ص51–53.

(45) كريسيليوس، جذور مصر الحديثة، ص 47.

(46) طبلخانه: أو الطبلخانه مؤلفة من كلمتين الأولى الطبل وهي آلة معروفة من آلات الإيقاع، والثانية خانة أو خاناه وهي كلمة فارسية معناها البيت، فيكون معنى الكلمة "بيت الطبل"، والطبلخانة هي طبول متعددة من آلات موسيقية من أبواق ومزامير وكوسات، تدق كل ليلة في القلعة عند باب الملك، عرفت عند المماليك بالطبلخانه، وعرفت هذه التسمية عند العثمانيين "بلوكات المهترخانه" أي الموسيقات. أي يكون لأصحابها الحق في أن تصحبهم فرقة موسيقة. أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص53 Ekşi Sözlük, "eksisözlük.com.tr".

(47) قبودان: لفظ فارسي أصله قابودان معناه أمير بحر، استعمله العثمانيون منذ القرن 16م مركبا مع غيره بلفظ قبودان باشا كلقب أطلقه على قائد الأسطول، وهي رتبه تناظر الآن رتبة "admiral"، الخطيب، المعجم المصطلحات، ص347،

أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص419.

(48) كريسيليوس، جذور مصر الحديثة، ص56.

(49) الروزنامجي: مهمته إدارة الخراج وضرائب الأطيان، وهو مصطلح فارسي روز بمعنى يوم ونامة بمعنى كتاب " دفتر اليومية". عبد اللطيف، ليلى، الإدارة في مصر في العهد العثماني، ص 196؛ أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص 217.

(50) استيف، الحياة الاقتصادية في مصر، 53. 54.

(51) ساليانه: لفظ فارسي معناه، الأجرة السنوية، اتصل في االعصر العثماني بنظام مالي يقصد به المقرر السنوي من الرواتب التي كانت تمنح للجنود العثمانيين. الخطيب، المعجم المصطلحات، ص 234.

(52) رافق، بلاد الشام ومصر، ص 147.

(53) الجوالي: مفردها " الجالية " تطلق على أهل الذمة، ثم أصبح يطلق على الجزية التي تحصل من أهل الذمة، وفي العصر العثماني، أصبحت هذه الضريبة مقاطعة قائمة بذاتها أطلق عليها وجاق الجوالى. شلبي، أوضح الإشارات، ص 105.

(54) شلبي، أوضح الإشارات، ص 105.

(55) المصدر نفسه، ص106.

(56) بتروفاردين (Peterwardein): مدينة تقع في يوغسلافيا على الدانوب "الطونة". كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص79.

(57) لايوش " Lajos" (1516– 1526م): ملك المجر وبوهيميا " جيكوسلوفاكيا "، وقد تزوج من أخت دوق النمسا فرديناند، وكان فرديناند متزوجاً من أخت لايوش الثاني وهي أخته الوحيدة ولا أخ له، ولم يكن للايوش الثاني ولد. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص266 . 267.

(58) موهاج (Mohacs): موهكز، موهاكس، مدينة تقع جنوب هنغارية، آصاف، يوسف، سلاطين آل عثمان، ص 86.

(59) محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، 258– 259، كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص78. 79، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 270.269، نجم، تاريخ الدولة العثمانية، ص191، ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي، ص203، Hammer, BüyükOsmanlı Tarihi, c.5, p. 44-45, Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 54-55 مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الأول، 220– 221.

(60) بودين، "بودابست" Budapest، مدينة تقع بمحاذاة ساحل الطونة "الدانوب". وبالعثمانية، بودين. اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص271.

(61) محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص259. كلو؛ غازي الغزاة سليمان القانوني، ص81؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 270– 271.

(62) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 83.

(63) المرجع نفسه، ص 83.

(64) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص84، Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 54.

(65) أردل: لفظ تركي لترانسلفانيا "ترانسيلوانيا "Transylvanie وتقع اليوم في رومانيا. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص269.

(66) أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص 271، Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 55

(67) شارل الخامس: (كارلوس Carlos او Charles quint)، (ت 1558/966م) الملقب بشارلكان، امبراطور أسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص 266.

(68) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 85، محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص259–260 ,Hester Pargalı İbrahim paşa, p. 54- 55.

(69) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص86، Hester, Pargalı İbrahim paşa, p.55.

(70) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص86، Hester, Pargalı İbrahim paşa, p.55-56.

(71) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص86–87.

(72) Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 56

(73) كلو، غازي الغزاة ة سليمان القانوني، ص 105، مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص 221.

(74) كلو، غازي الغزاة ة سليمان القانوني، ص 114، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص275–276، محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص 261. 263، Hester, Pargalı İbrahim paşa, p.59-60.

(75) قلندر شاه اسكندر قلندر جلبي البكتاشي العلوي الشيعي تمرد على الدولة العثمانية، والتف حوله ما يربو على ثلاثين ألف علوي، في منطقتي قونيه ومرعش في تركيا الآسيوية، وتمكّن الوزير الأعظم إبراهيم باشا بعد أن استمال رجال قلندر جلبي، فتم القضاء عليه (934هـ/ 1527م). ابن الملا، المتخب من تاريخ الجنابي، ص205 Tektaş, Pargalı İbrahim, p.8 -9.

(76) الصفويون: ينتسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين اسحق (1252–1324م) الذي أسس طريقة صوفية في أردبيل في أذربيجان وذلك في أواخر القرن الثالث عشر، وحين مر تيمور بأردبيل، أثر عودته من الأناضول، طلب منه الشيخ علي، حفيد صفي الدين، أن يطلق أسرى الروم، ففعل وألحقهم بخدمته، كما أغدق على الصفويين الامتيازات والنعم. وفي عهد الشيخ حيدر بن الشيخ جنيد، ازدادت أهمية هذه الأسرة بسبب رسوخ المذهب الشيعي فيها وبين أتباعها، وبسبب ازدياد قوتها عسكرياً لما التفّ حولها من التركمان.ويعد الشاه اسماعيل بن حيدر وهو سادس شخص ينحدر من صفي الدين، وهو المؤسس الفعلي للدولة الصفوية.وقد توصل إلى زعامة الصفويين في(907هـ/ 1501م)، وقد اعتمد على سبع قبائل تركمانية أسس منها جيشا دعوا بالقزل باش، ومعناها الرؤوس الحمر، نسبه للقبع

الحمراء التي كانوا يلبسونها.رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون، ص50- 52.

(77) محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص 268.

(78) شاه طهماسب: طهماسب ابن شاه إسماعيل بن حيدر (ت984هـ/1576)، صاحب أذربيجان وفارس وعراق العجم وخراسان، طالت أيامه، وعظمت مملكته واتسعت، وقعت بينه وبين السلطان سليمان عدة غزوات، وسلب منه ولاية بغداد وكثيرا من مدن أذربيجان.ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي، ص391.

(79) بتليس (بدليس Bidliss): مدينة في تركية الآسيوية في ولاية أرضروم، لواء مرعش. تقع جنوب شرق البحيرة وان. تكتب اليوم "Bitilis". انظر: موستراس، المعجم الجغرافي، ص152.

(80) ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي، ص218. 219، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص339، محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص269.

(81) أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص339-340، كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص116-118، محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص269-270؛ نجم، تاريخ الدولة العثمانية، ص196-197، العريض، وليد، تاريخ الدولة العثمانية السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ص86؛ فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص90-91.

(82) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 120، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص 341. 342، مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ص223-224.

(83) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص121، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 349 Emecen Feridun, İbrahimPaşa Makbul, TükDiyanet VakfıİslamAnsiklopedesi, İstanbul, 2000, c.xxı, p.333.

(84) بوستانجي باشي: صنف من العسكر والضباط في الجيش الإنكشاري يرأسهم بوستانجي باشي ومهمتهم الاعتناء بحدائق السلطان، والمسؤولية في شؤون القصر بصفة عامة. الخطيب، معجم المصطلحات، ص78.[

(85) ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي، 225.

(86) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص121 Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi c.5, p.138 Hester, Pargalı İbrahim paşa, s, 103

(87) لامب، سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم، ص 241 Tektaş, Pargalı ibraim paşa p.233-241

(88) لامب، سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم، ص241. Hester, Parglı İbrahim paşa, p.107-108, Hester, Pargalı İbrahim p. 225-247

(89) لامب، سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم، ص240-241. Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 107-108

(90) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص122 Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi, s c.5, p.137. Tektaş, Pargalı İbrahim 253-254, Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 106-107

(91) Hester, Pargalı İbrahim paşa, p.77- 78

(92) Ibid, p.76-77.

(93) سر عسكرِ سلطان، تعني قائد السلطان، ويقرأ بكسر الراء الثانية على الإضافة الفارسية الا أنه لو لم تكسر راؤه لكان معناه "السلطان صاحب القيادة العامة". انظر فريد بك، الدولة العلية، ص95، أرسلان، شكيب، الدولة العثمانية، ص 157.

(94) ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي، 226، فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 95.

(95) ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي، ص226، القرماني، أبي العباس أحمد بن يوسف الدمشقي، (ت1019هـ/ 1610م)، أخبار الدول وآثار الدول، عالم الكتب، بيروت، 1992م، ص 320.

(96) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص122 Emecen, İbrahim paşa Makbul, p.334 .Tektaş, Parglı İbrahim, p.263-264. Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 104-106.

(97) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 122, اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص 348. 349، محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص271 Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 111 p. 334. Emecen, İbrahim Paşa Makbul.

(98) كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 122 Uzunçarşılı, KanunıSultan Süleyman'ın Vezir-iÂzamı, p.355.

(99) الامتيازات التجارية: أقام إبراهيم باشا علاقات تجارية مع فرنسا، وتم في عهده تجديد الامتيازات التجارية التي كان المماليك قد منحوها لهم. وفي شباط عام 1536م/ 942هـ، بدأ جان دي فوريه J.de la forest وإبراهيم باشا المفاوضات حول مزيد من الامتيازات، إلا أنّ السلطان لم يصادق عليها بسبب صدور قراره بإعدامه في أذار 1036م. فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص95؛ اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص 213؛ كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ص 120؛ مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص 226؛ Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi, c.5, p.135-136. Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 62.

(100) Hester, Pargalı İbrahim paşa, p. 11-12.

المصادر والمراجع

ابن إياس، محمد بن الحنفي، (ت 930 هـ/ 1523م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، 1984، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

_____، بدائع الزهور في وقائع الدهور، (6 ج) تحقيق: محمد مصطفى، 1960م، مطبعة الشعب، القاهرة.

ابن أبي السرور، محمد البكري الصديقي، (ت بعد 1071هـ /1661م)، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق وتعليق: عبد الرازق، عبد الرازق عيسى، 1997 م، مكتبة الثقافة الدينية، ط1.

_____، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيلة اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، تحقيق، ليلى الصباغ، 1995، دار البشائر، دمشق.

ابن الحمصي، أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري، (ت 924 هـ/ 1527 م)، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، (3 ج)، تحقيق: عبد العزيز فياض حرفوش، 2000م، دار النفائس، بيروت.

ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، تحقيق: محمود الفاخوري ويحيى عبادة، 1973م، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

ابن الملا، أحمد بن محمد ابن الملا "1003هـ/ 1594م"، الدولة العثمانية من النشوء الى سلطنة مراد الثالث، (611هـ/ 1214م- 996هـ/ 1587م)، تحقيق: رابعة مزهر شاكر، 2013، دار اليازوري، عمان.

ابن زنبل، أحمد بن علي بن أحمد، (ت 980 هـ/ 1572 م)، تاريخ السلطان سليم خان بن بايزيد مع قانصوة الغوري سلطان مصر وأعمالها، (د.ن)، القاهرة، 1861 م.

ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصالحي، (ت953هـ/ 1546م)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، 1998، دار الكتب العلمية، بيروتم.

ابن كنّان، محمد بن عيسى، (1153 هـ/ 1740م)، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عباس صبّاغ، 1991م، دار النفائس، بيروت.

أرسلان، شكيب، 2001، الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق.

الإسحاقي، محمد بن عبد المعطي، (ت 1060 هـ/ 1650 م). لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، المطبعة العامرة الشرقية، مصر، 1892 م.

آصاف، يوسف، سلاطين آل عثمان، تحقيق، بسام عبد الوهاب الجابي، 1985، دار البصائر، دمشق.

رافق، عبد الكريم، 1974، العرب والعثمانيون (1516- 1916)، دمشق.

_____، 1967، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (1516 -1798)، دمشق.

رمضان، محمد رفعت، علي بك الكبير، دار الفكر العربي، دمشق، 1950.

شلبي، أحمد بن عبد الغني، "ت 1150هـ/ 1737م"، أوضح الاشارت فيمن تولى مصر القاهرة من الوزارء والباشات الملقب "بالتاريخ العيني"، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، 1978، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد اللطيف، ليلى، 1978، الإدارة في مصر في العهد العثماني، مطبعة عين شمس، القاهرة.

العريض، وليد، 2012، تاريخ الدولة العثمانية – التاريخ السياسي والاداري ودراسات تاريخية، دار الفكر، عمان.

فريد بك، محمد، 2009م، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الاداب، القاهرة.

القرماني، ابي العباس أحمد بن يوسف الدمشقي، "ت 1019هـ/ 1610م"، أخبار الدول وآثار الأول، عالم الكتب، 1992م، بيروت.

محمود، سيد محمد السيد، 2007، تاريخ الدولة العثمانية، النشأة والازدهار . وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، مكتبة الاداب، القاهرة.

المراجع المعربة:

كريسليوس، دانيال، جذور مصر الحديثة، ترجمة عبد الوهاب بكر، 1985م، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة.

كلو، أندري، غازي الغزاة سليمان القانوني، تعريب: محمد الرزقي، 1991، دار التركي للنشر، تونس.

لامب، هارولد، سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم، ترجمة: شكري محمود نديم، مراجعة أحمد ناجي القيسي ومحمود الأمين، 1951، مؤسسة فرانكلين.

مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الاول، ترجمة: بشير السباعي، 1993م، دار الفكر للدراسات، القاهرة.

المعاجم:

الخطيب، مصطفى عبد الكريم، 1996، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سامي، شمس الدين، قاموس الأعلام، م 3، معارف نظارت جليلة سي، طبع أولنشمد، استانبول، 1893 م.

سردار، معجم دغارجيق "تركي- عربي"، اسطنبول، 2004.

موستراس، س، المعجم الجغرافي للامبراطورية العثمانية، ترجمة، عصام محمد الشحادات، دار ابن حزم، 2002.

المصري، حسين مجيب، معجم الدولة العثمانية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004.

المراجع باللغة التركية:

Hester, Donaldson Jenkıns, Kanun'nın Veziriazamı Pargalı İbrahim Paşa, çeviren Nilüfer Epçeli, yeditepe, İstanbul, 2011.

Hammer, Baron Joseph von Hammer, Büyük Osmanlı Tarihi, beşinci cilt, üçdal, İstanbul, 2006.

Tektaş, Nazım, Pargalı İbrahim Muhteşem Süleyman'ın

MuhteşemVeziri, çatı kitapları, İstanbul, 2011.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Salter, Cedric. 1970. **Portugal**, B.T.Batsford. LTD. London.

المراجع المقالات التركية

And, Metin, Makbül İbrahim Paşa ve Düğünü, Tarih Mecmuası, Ağustos, 1969, cilt2, Sayı, 7, Sıra, 55, p.6-9.

Emecen, Feridun, İbrahim Paşa Makbul, Türk Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedesi, İstanbul, 2000, c.xxı, p. 333- 335.

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, Kanunı Sultan Süleyman'ın Vezir-i Âzamı Makbül ve Maktül İbrahimPaşa Dâmadı Değildi, Belletten, cilt, 29, 113-16 1965, p. 355-361.

المقالات التركية (الانترنت)

TDK, msxlabs.org&morpa genel kultur ansiklopedisi.www.msxlabs.org/forum.

Ekşi Sözlük, "eksisozluk.com.tr".

The Grand Vizier Ibrahim Pasha: Study in his Political Role (898 AH/ 1520 AD – 942 AH/ 1536 AD)

Eman Abdrahman Hayajneh*

ABSTRACT

Pargali Ibrahim Pasha (899AH/1492 AD – 942AH/1536AD) was the first grand vizier in the Ottoman Empire, and was appointed by Sultan Suleiman the lawgiver who granted him broad power and state positions which brought up the envy of the other ministers. However, this close relationship had come to an end when Sultan Suleiman had ordered to kill his childhood and best friend Ibrahim Pasha. The importance of this study stems from its goal to demonstrate the political role of the grand vizier Ibrahim Pasha through covering his early life, his role on organizing Egypt's affairs by putting a status law called "Kanun Nama" after the administrative and military chaos that was left by the Mamluks disobedience movements, and his role in the Battle of Mohács (932 AH/ 1526 AD) and the Iraqs Campaign between (940 AH/ 1533 AD and 941 AH/1534 AD) with the Safavids. The study also demonstrated the importance of the grand vizier Ibrahim Pasha in the Ottoman history in expanding and extending the borders of the Ottoman Empire to reach the Baghdad in the east and the walls of Vienna in the west, and his role in connecting the Ottoman Empire with the west and changing their perspective in the development of institutions and formations of the Ottoman Empire, which was as contemporary as what their countries had. The study mentions his execution in (942 AH/ 1536 AD) and the reasons behind Sultan Suleiman's decision.

Keywords: Pargali Ibrahim Pasha the grand vizier, Sultan Suleiman the lawgiver, Kanun Nama Egypt, Battle of Mohács.

* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 15/1/2014 and Accepted for Publication on 10/4/2014.